

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/22841
26 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

JUL 27 1991

رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ردا على مذكرتكم SCPC/7/91(4-1) المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أكتب اليكم لإبلاغكم بالتدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٧٠٠ (١٩٩١) .

تفي القوانين والأنظمة الحالية للمملكة المتحدة فعلا بالالتزامات والمطالبات الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بالنسبة لبيع وتوريد البضائع أو تشجيع أو تسهيل بيعها الى العراق ، بما في ذلك الاصناف المحددة في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . كما تقع المبادئ التوجيهية المعتمدة بقرار مجلس الأمن ٧٠٠ (١٩٩١) في نطاق التشريعات الحالية في المملكة المتحدة الى حد كبير . ويشمل هذا الاوامر الملكية الإدارية التالية :

- الامر الملكي لهونغ كونغ لعام ١٩٩٠ (٦ آب/أغسطس ١٩٩٠) (لمراقبة الذهب والسندات والمدفوعات والقروض : الكويت وجمهورية العراق) ؛
- الامر الملكي الإداري لاقاليم منطقة البحر الكاريبي لعام ١٩٩٠ (مراقبة الذهب والسندات والمدفوعات والائتمانات : الكويت وجمهورية العراق) : SI No. 1625 (٦ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛
- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لعام ١٩٩٠ (جزاءات الأمم المتحدة) ؛ SI No. 1651 (٨ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛
- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لعام ١٩٩٠ (جزاءات الأمم المتحدة) (الاقاليم التابعة) : SI No. 1652 (٨ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن تصدير البضائع لعام ١٩٩٠ : (المراقبة)
(الجزاءات المتعلقة بالعراق والكويت) SI No. 1640 (٨ آب/أغسطس
١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري لسنة ١٩٩٠ بشأن العراق والكويت : (جزاءات الأمم
المتحدة) ، (تعديل) SI No. 1768 (٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (برمودا) : SI No. 1769 (٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (الأقاليم التابعة) (تعديل) : SI No. 1770 (٢٩ آب/أغسطس
١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (جزر القنال الانكليزي) : SI No. 1771 (٢٩ آب/أغسطس
١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (رقم ٣) (٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (الأقاليم التابعة) (رقم ٣) (٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) ؛

- الامر الملكي الإداري بشأن العراق والكويت لسنة ١٩٩٠ (جزاءات الأمم
المتحدة) (التعديل الثاني) : SI No. 2144 (٣١ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٩٠) .

وقد أصدرت وزارة خزانة جلالة الملكة توجيهها قانونيا مستقلا - بشأن مراقبة
الذهب والسندات والمدفوعات والائتمانات (جمهورية العراق) توجيهات عام ١٩٩٠ : SI
No. 1616 - في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ . كما أصدر مصرف انكلترا إخطارا - قوانين الطوارئ
(إعادة سن القوانين والاستئناف) قانون ١٩٦٤ : العراق - في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

وبالإضافة الى ذلك سن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي التشريع التالي بمنع تجارة أعضاء الاتحاد مع العراق :

- قانون الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ٩٠/٢٣٤٠ الذي مدد الاتحاد العمل به وعُدله بالقانون ٩٠/٣١٥٥ .

- قرار الاتحاد الاوروبي للفحم الحجري والطلب ٤١٤/٩٠ .

ولهذه القوانين والقرارات أثر مباشر في المملكة المتحدة .

وستعزز الضوابط على بيع أو توريد التكنولوجيا أو توفير الموظفين أو المواد المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) من الفقرة ٢٤ في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، بأمر ملكي إداري جديد . وسيكون هذا الأمر مستقلاً بذاته وسيتم بموجبه تنفيذ جميع المتطلبات الواردة في الفقرة ٢٤ بالكامل ، وكذلك المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس الأمن بقراره ٧٠٠ (١٩٩١) . وستتاح نسخة من الأمر الملكي الإداري الجديد للأمم المتحدة بعد إصداره . سينص التشريع على جزاءات جنائية بالسجن أو الغرامة . وستقع مسؤوليات تنفيذ التشريع الجديد الى حد كبير على وزارة التجارة والصناعة وإدارة الجمارك والرسوم التابعة لجلالة الملكة .

وسأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) د. د. ه. ا. هاناي
